JIEF Journal of Islamic Economics and Finance
İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi

ISSN 2149-3820
e-ISSN 2651-5342
2025 11(1)

journal homepage: http://dergipark.gov.tr/jief

# التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر تحديات وعقبات

**أحمد الهرش** [a]
جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية ,تركيا

**الملخص**

تكتسب المشروعات المتناهية في الصغر أهمية متزايدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى محاربة الفقر وتقليل البطالة. ويُعد التمويل الإسلامي وسيلة فعالة لدعم هذه المشروعات، نظرًا لارتباطه بالاقتصاد الحقيقي والتزامه بمبادئ الشريعة التي تراعي العدالة والتكافل.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أبرز التحديات التي تعيق التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر، التي تشمل صعوبات إدارية، وقانونية، وتسويقية، وفنية، إضافة إلى تحديات الحوكمة، والكوادر البشرية، وضمانات التمويل، وضعف البنية التكنولوجية، وقلة الشفافية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير المصرفية ذات العلاقة، وتحليل الواقع لاستنباط المقترحات العملية. وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب إطار قانوني موحد، وضعف الدعم الحكومي، وقصور في البنية المؤسسية للمؤسسات التمويلية، تشكل عوائق رئيسة أمام التمويل الإسلامي لهذا القطاع. وقد أوصت الدراسة بإنشاء صندوق تمويلي مدعوم من الدولة، وتأسيس صندوق تكافلي، وتقديم حوافز للمؤسسات التمويلية، إلى جانب وضع تشريعات واضحة وتشكيل مجلس أعلى لرعاية المشروعات المتناهية في الصغر. وتؤكد النتائج أن معالجة هذه التحديات كفيل بتحفيز التمويل الإسلامي وتعزيز دوره التنموي.

**معلومات عن البحث**

**تاريخ المقال:**
استلام: 22 سبتمبر 2024
قبول: 23 مارس 2025

**نوع المقال:**
ورقةأبحاث

***JEL* تصنيف**
P31
P45

**الكلمات المفتاحية**
التمويل
التمويل الإسلامي
المصارف الإسلامية
المشروعات المتناهية في الصغر
التحديات

https://doi.org.tr/ 10.54863/jief.1554339

[a] المؤلف المرسل: الأستاذ المشارك في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية
بريد إلكتروني: Afayh0011@yahoo.com, الرقم الدولي: 0000-0003-0818-7319
**للاستشهاد بهذا المقال:** التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر :تحديات وعقبات .(2025) .Herş, A
*Journal of Islamic Economics and Finance* 2025 (1), 34-65, https://doi.org.tr/ 10.54863/jief.1554339.

Bu çalışma Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC-BY-NC 4.0) Uluslararası Lisansı ile lisanslanmıştır.

JIEF Journal of Islamic Economics and Finance
İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi

ISSN 2149-3820 e-ISSN 2651-5342 2025 11(1)

journal homepage: http://dergipark.gov.tr/jief

# ISLAMIC MICROFINANCE: CHALLENGES AND OBSTACLES

Ahmet Herş[a]

*Social Sciences University of Ankara, Türkiye*

**ARTICLE INFO**

***Article history:***

Received: Sep 22, 2024
Accepted: March 23, 2025

***Article Type:***

Reseach Article

***JEL Classification:***

P31
P45

***Keywords:***

Financing,
Islamic Financing,
Islamic Banks,
Micro-Enterprises,
Challenges

**ABSTRACT**

Microenterprises are gaining increasing importance in achieving economic and social development, particularly in developing countries that aim to combat poverty and reduce unemployment. Islamic finance is considered an effective means to support such enterprises due to its connection with the real economy and its commitment to the principles of Sharia, which emphasize justice and solidarity. This study aims to identify the key challenges hindering Islamic finance in supporting microenterprises, including administrative, legal, marketing, and technical difficulties, as well as issues related to governance, human resources, guarantees, weak technological infrastructure, and lack of transparency.

The study adopts a descriptive-analytical approach by reviewing relevant literature and banking reports and analyzing the current reality to extract practical recommendations. It concludes that the absence of a unified legal framework, weak government support, and institutional shortcomings are among the main obstacles facing Islamic finance in this sector.

The study recommends the establishment of a state-supported financing fund, the creation of a Takaful fund, offering incentives to financial institutions, enacting clear legislation, and forming a higher council to oversee microenterprises. The findings affirm that addressing these challenges is essential to stimulating Islamic finance and enhancing its developmental role.

https://doi.org.tr/ 10.54863/jief.1554339

[a] Corresponding Author: Assoc. Prof., Social Sciences University of Ankara, Islamic Economics and Finance, E-mail: Afayh0011@yahoo.com, https://orcid.org/ 0000-0003-0818-7319.

**To cite this article:** Herş, A. (2025). Islamic Microfinance: Challenges and Obstacles. *Journal of Islamic Economics and Finance,* 11(1), 34-65, https://doi.org.tr/ 10.54863/jief.1554339.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC-BY-NC 4.0) International License.

**المقدمة**

أخذ التوجه الأممي عبر المؤسسات الإنمائية في السنوات الأخيرة بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في سعيها لإشراك الفئات الأقل دخلا في النظام المالي والخدمات المالية، ولتخفيف حدة الفقر والمجاعات، ولما كانت هذه الفئة محدودة الدخل لا تملك ما يمكنها من بناء مشروعاتها التي تدر عليها دخلا تقتات منه فإن التفكير بات ملحا لوسائل تمويلية تتناسب مع القدرات المالية والأوضاع المعيشية لهذه الفئة، وقد عملت المؤسسات التمويلية ومنها المؤسسات المصرفية الإسلامية على إعداد البرامج لتمويل هذه الفئات ومشاريعها.

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر، كما يهدف إلى إبراز التحديات والعوائق التي تواجه المشروعات المتناهية في الصغر. كما تسعى الدراسة إلى دراسة عقبات التمويل الإسلامي وتحدياته للمشروعات الصغيرة أو المشروعات المتناهية في الصغر، كما يسعى إلى تقديم اقتراحات لردم الفجوة بين التحديات والصعوبات من جهة، والحاجة إلى مثل هذه التمويلات من جهة أخرى، ليتم تقديم توصيات تسهم في تحفيز هذا النوع من التمويلات، ولتجسير الهوة بما يشجع التمويلات الإسلامية المتناهية في الصغر.

ويناقش الباحث عددا من المعوقات والتحديات التي تحول دون تطور مثل هذه النوع من التمويلات مثل المعوقات القانونية والإدارية وما يتعلق بالملاءة المالية والجدوى الاقتصادية ونوعية المشروعات والعملاء لمثل هذه التمويلات وغير ذلك.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر؟ وما أبرز التحديات والعوائق التي تواجهها المشروعات المتناهية في الصغر؟ وما أبرز الصعوبات التي تعترض مسار التمويلات الإسلامية للمشروعات المتناهية في الصغر؟ وما سبل علاج المشاكل التي تحدّ من التمويلات الإسلامية المتناهية في الصغر؟

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المناهج العلمية الآتية: المنهج الوصفي: استخدم الباحث المنهج الوصفي للاطلاع بقراءة معمقة على عدد كبير من الدراسات والأبحاث والتقارير المصرفية ذات العلاقة بالموضوع خاصة في الجانب النظري فيما يخص المشاكل والتحديات. والمنهج التحليلي: لتحليل العوائق واستنباط مقترحات وتوصيات لعلاجها وتقديم حلول عملية لها.

وقد تناولت عدد من الدراسات موضوع البحث من جوانب مختلفة منها: دراسة: (عبدالغني، 2018)، معوقات التمويل الأصغر في السودان وسبل التغلب عليها خلال الفترة 2007-2016، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. فقد تناولت الدراسة مفهوم التمويل الأصغر وأهميته وصيغ التمويل الأصغر، وعرضت الدراسة لحالة التمويل الأصغر في السودان وواقعه، وحاولت دراسة العقبات التي تواجه عملية التمويل الأصغر في السودان من جهة البنوك والمؤسسات التمويلية والعقبات الخاصة بالعملاء، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات لمعالجة هذه العقبات لتطوير هذا القطاع.

كذلك دراسة: (العاني، 2013)، التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر، في العراق: واقع وتحديات، السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 26 ع2، ص 47-90 . وهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي الأصغر في العراق وإبراز التحديات التي تجابه مستقبله من حيث ضعف الأداء والجانب القانوني وبناء القدرات والتنسيق مع الشرعيين وتنوع المنتجات والرؤية الاستراتيجية، وحثت الدراسة على إيجاد صياغة ملائمة من قبل البنك المركزي العراقي لعمل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدم الباحث في ختام دراسته عددا من التوصيات لتطوير هذا التمويل.

وهناك دراسة: (زيتوني، 2012) ، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، بوابة الشمول المالي من أجل التنمية (بوابة التمويل الأصغر **FinDev** ) فقد سعت إلى دراسة التمويل الإسلامي من حيث المفهوم والمبادئ والأهمية ثم استعرض الباحث مبررات التوسع في صناعة التمويل الإسلامي ودواعيه من انتشار الفقر والبطالة ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية وانخفاض مستوى الحصول على الخدمات المالية والدوافع الدينية والفجوة بين العرض والطلب وغير ذلك من دوافع، ثم تناول عددا من التحديات للتمويل الأصغر الإسلامي كما اقترح البحث عددا من سبل تفعيل صناعة التمويل الأصغر الإسلامي وتطويرها.

كذلك دراسة (المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، 2008) ، البنك الإسلامي للتنمية: تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات. وأوضحت الدراسة أهمية التمويل الأصغر ودوره بالحد من الفقر، وعرضت نماذج أفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر، وأظهرت الدراسة المنهج الإسلامي في الحد من الفقر عن طريق التمويل الأصغر، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها تنمية الروابط مع المنظمات غير الربحية بهدف الوصول إلى الفقراء، كما حثت

على الاعتراف بالتمويل الأصغر كقطاع إضافي بكل ما يتمتع به من خصائص مميزة، ودعت الدراسة إلى تصميم نظام لضمان الائتمان للمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي.

وهناك دراسة: (المحروق, ماهر; مقابلة، إيهاب، 2006) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، عمّان- الأردن، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة. بعد أن ناقشت الدراسة طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصادات الوطنية وبينت إسهامها في ذلك، استعرضت المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة والمعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع ثم ذكرت عددا من التجارب بإيجاز.

ولتحقيق أهداف الدراسة قسم الباحث الدراسة إلى محاور رئيسة هي: مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر وأهميته، والتحديات والصعوبات التي تعيق التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر، والتوصيات والاقتراحات لتطوير عمل التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر.

**المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر وأهميته**

لا شك أنّ ثمة تباين في مسميات وتوصيفات المشروعات المتناهية في الصغر سواء في القوانين والأطر القانونية والتشريعية أو الدراسات الأكاديمية أو اللوائح المصرفية، فمنهم من سماها بالمشروعات الصغيرة، أو المشروعات المتناهية في الصغر أو المشروعات الصغرى أو المشروع الأصغر وغير ذلك.

كما أنّ مفهوم التمويل المتناهي في الصغر أو التمويل الأصغر لهذه المشاريع يختلف بشكل كبير من بلد إلى بلد ومن مؤسسة إلى أخرى، ويرجع الاختلاف الكبير في تحديد المفهوم تبعا للمعايير المعتمدة أو القيود التي تحددها الدول أو المؤسسات المصرفية أو المؤسسات الدولية، في تصنيف المشاريع أو التمويلات، سواء أكانت نوعية أو كمية، فبعضهم صنفها من حيث حجم هذه المشروعات أو درجة النمو الاقتصادي أو نوع النشاط أو حجم عوامل الإنتاج أو عدد العمالة أو حجم رأس المال أو مستوى التكنولوجيا المستخدم وغير ذلك من معايير.

### 1.1 المشاريع المتناهية في الصغر

فقد عرفت المشاريع المتناهية الصغر من مؤسسة **ACCION** العالمية وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بأنها مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من 5 أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت، وتكون المشاريع متناهية الصغر مصدر الدخل الوحيد للأسرة في غالب الأحيان وقد تكون مصدراً آخراً من مصادر دخلها، ومن الأمثلة على هذه المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الأسواق الخياطة، مشاغل الخشب.. (إليا، 2006، صفحة 6)، يعتبر البنك الدولي المشاريع المتناهية في الصغر على أنها تلك التي تشمل أقل من 5 موظفين، وتعمل غالبًا في بيئات اقتصادية غير رسمية وتعتمد على رأس مال محدود. (البنك الدولي، **Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance**، 2019)

ومن الممكن القول إن المشروعات المتناهية في الصغر: هي وحدة أعمال صغرى تقوم بنشاط اقتصادي يغلب على طابعه المحلي يعتمد على مهارات صاحبه محدود الدخل، يشكل مردوده مصدر إنفاق أسر العاملين فيه الذين لا يتجاوز عددهم عن 5 أشخاص، برأس مال قد لا يصل إلى 3-5 آلاف دولار.

### 2.1 مؤسسة التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر

تقدم خدمات التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر مؤسسات باشكال متعددة ومرجعيات وأهداف متنوعة فمنها ماهو مصرفي ومنها ما هو مؤسسة تمويلية متخصصة، ومنها ما هو حكومي أو يتبع للقطاع الخاص وبعضها قد يتبع لمؤسسات دولية.

وبناء على ذلك فإن مؤسسة التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر: هي مؤسسة نظامية تقدّم تمويلا وخدمات مالية للفقراء ومحدودي الدخل لإنشاء مشروعات متناهية في الصغر أو إدامتها أو توسيعها لتوفير مصدر دخل لهم يسدّ عوزهم وحاجتهم.

### 3.1 التمويل المتناهي في الصغر

عرف البنك الدولي التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، من لا يحصلون على أجر ثابت) وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي، والتمويل الأصغر لا يشمل فحسب طائفة من

المنتجات الائتمانية (لغرض ممارسة الأعمال، وتسهيل الاستهلاك، وتمويل الالتزامات الاجتماعية، ومواجهة الطوارئ..إلخ)، بل أيضا الادخار وتحويل الأموال والتأمين. (البنك الدولي، 2012، صفحة 4)

لذا فإنه يمكننا القول إن التمويل المتناهي في الصغر هو: تقديم التمويل أو الخدمات المالية لمشروع حجمه صغير جدا لا يزيد عدد عماله عن 5 أفراد وبما لا يتجاوز رأس ماله 3- 5 آلاف دولار بغرض تأسيس أو توسيع أو إدامة العمل بمنشأة يملكها فقير ليمول ناتجها أسرته والعاملين.

### *4.1 مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر*

عرف التمويل الاسلامي: بأن يقوم شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري. (السرطاوي، 1999، صفحة 97)

ومن الممكن تعريف مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر بأنه: تقديم تمويل نقدي أو عيني للمشروعات المتناهية في الصغر التي يقوم عليها الفقراء، بحسب التشريعات والأنظمة والتعليمات المتفق عليها في الدولة أو المؤسسة الممولة ضمن أدوات التمويل الإسلامي الاستثمارية أو التبرعية وبحسب ضوابط الشرع.

ونقترح وضع قيود: بأن يدير المشروع طالب التمويل نفسه، بحيث يكون فقيرا، وأن لا يزيد عدد عمال هذه المنشأة عن 5 عاملين وبما لا يزيد رأس ماله الأولي عن 5 آلاف دولار.

وتحدد مجالات التمويل بحسب طبيعة بيئة المنطقة التي تتواجد فيها الجهة المانحة والمتموّل.

### *5.1 أهمية التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر وخصوصيته*

وتأتي كذلك أهمية المشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر والمتوسطة نظرا لكونها تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في اقتصاديات العالم، ممثلة نحو 40-80% من فرص العمل في بلدانها. (الأسرج، 2011 ، صفحة 3)

ويشير (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 12) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تمثل ما بين 90-99% من أجمالي المشروعات في القطاع الرسمي وتسهم بنسب

متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22-88% كما تسهم 10-49% من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وتصل هذه النسبة في البلدان النامية نحو 60%، كما تسهم هذه المشروعات بإيجاد أربع وظائف من بين خمس وظائف في القطاع الرسمي، ويعكس تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات.

ويعد الحصول على التمويل العقبة الأساسية التي تواجه تطوير المشاريع الصغيرة وحتى المتوسطة في الأسواق الناشئة، وتشير إحصاءات إلى أن هناك 11-17 مليون مشروع في الأسواق الناشئة لم تتمكن من الوصول الى القروض. (تقرير دولي، إحصاءات مؤسسة التمويل الدولية، 2013) ومما يزيد من اتساع هذه الفجوة المالية افتقار 65-72% من جميع المشاريع المتناهية في الصغر والمتوسطة في الأسواق الناشئة من فرص الحصول على الائتمان المطلوب، هذا بالإضافة إلى أن 55-68% من هذه المشاريع في البلدان النامية تعاني من عدم الحصول على التمويل الكافي أو عدم الوصول إلى التمويل إطلاقا ممّا يحول دون استغلال هذه الطاقات. (تقرير دولي، الاستفادة من التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة **. SMEs**، 2015)

إلا أنّ السؤال المهم لم برزت الحاجة إلى تمويل المشروعات المتناهية في الصغر بأدوات التمويل الإسلامي وطرقه؟

1- ارتفاع نسب الفوائد المصرفية في مؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر نظرا لحجم المخاطرة العالية التي تكتنفها حيث تصل إلى نحو 28%.
2- شكلية القروض وقد تصبح غطاء لحصول الرجل على القرض: وهى مشكلة شائعة حيث يستغل الرجل المرأة فى الحصول على قرض مالي (قد يستخدم أو لا يستخدم فى إفادة الأسرة)، وفى كل الأحوال لا تستفيد منه المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بينما تظل مسئولة هي نفسها عن سداد القرض. (الشايب، 2010، صفحة 66)
3- من حيث الإطار النظري للتمويل الإسلامي نفترض أنه الأقدر على الوصول إلى مثل هذا النوع من التمويلات لأسباب متعددة منها ما هو متعلق بطبيعة بعض المجتمعات التي تبتعد عن التعامل بالربا والفائدة المصرفية لأسباب شرعية، كما أن المؤسسات التمويلية قائمة على تمويلات حقيقية متعلقة بصيغ مصرفية لها مساس بالواقع سواء

بالاستهلاك أو الاستثمار أو من حيث القطاعات الصناعية أو الزراعية أو التجارية أو غيرها...

4- متطلبات القروض التقليدية التي تعتمد على ملاءة طالب القرض وهذا من الصعب توفيره بالنسبة للقائمين على المشروعات الصغيرة، وكذلك ضرورة توفر الضمانات الخاصة في القطاع المصرفي التقليدي: حيث يحد ذلك من مرونة الطلب على التمويل مع كثرة متطلبات الضمانات خاصة أن طالبي التمويل غالبا ما يكونوا من محدودي الدخل.

5- النمو المتسارع الذي حققته المصرفية الإسلامية لا يعود فقط إلى تنامي حجم السيولة المالية في دول المنطقة فحسب بل يعود ذلك إلى توسع رقعة الحلول والمنتجات المالية الإسلامية التي تواكب متطلبات المشاريع بمختلف أحجامها الصغيرة والكبيرة وهو ما يشكل مجالا رحبا لتوسيع نظاق التمويل الاسلامي الأصغر الإسلامي فمن الممكن تخصيص جزء من إجمالي الأصول المصرفية لتوجيهه نحو تمويل المشاريع المتناهية في الصغر فتتوسع رقعة ذلك النظام ويوضع له القبول. (زيتوني، 2012، صفحة 10)

6- الدوافع الدينية التي تدفع الناس إلى التمول من المؤسسات التمويلية الإسلامية.

### *6.1 طرق التمويل الإسلامي للمشاريع المتناهية في الصغر*

تتنوع طرق التمويل الإسلامي للمشاريع المتناهية في الصغر عبر أدوات التمويل الإسلامي، وتتعدد الجهات المانحة للتمويل من المصارف الإسلامية وشركات تمويل إسلامية وصناديق ادخارية للاستثمار ومؤسسة الصناديق الوقفية ومؤسسات الصدقات والزكاة وغيرها.

وفيما يأتي أبرز أساليب التمويل الإسلامي للمشاريع المتناهية في الصغر:

- طرق التمويل القائمة على البيوع مثل المرابحة والسلم والاستصناع.

- طرق التمويل القائمة على الإيجار مثل الإجارة المنتهية بالتمليك.

- طرق تمويل قائمة على المشاركات مثل المضاربة والمشاركة المنتهية بالتمليك.

- طرق التمويل القائمة على عقود التبرع مثل القرض الحسن والوقف والزكاة والوصية والهبة.

- طرق التمويل القائمة على العقود الزراعية: مثل المزارعة والمساقاة.

**المبحث الثاني: التحديات والصعوبات التي تعيق التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر.**

تصنف التحديات والإشكالات التي تواجه التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر بأنها تحديات داخلية وبعضها ذو صبغة خارجية، ومن هذه التحديات ما يتعلق بطبيعة عملها وبنيتها ومنها ما يتعلق بطبيعة العملاء، ومنها ما طرأ لكونها مؤسسة متناهية في الصغر ومنها ما هو بسبب كونها مؤسسات تمويل إسلامية وهذا يفرض نمطا معينا في الأداء والصيغ، فيما يأتي نذكر عددا من هذه التحديات:

***1.2 تحديات متعلقة بالشؤون الإدارية***

بخلاف طرق التمويل المختلفة فإن تمويل المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر تحتاج إلى أساليب إدارية مختلفة ابتداء من تقديم الطلب للحصول على التمويل ومرورا بأساليب المتابعة وليس انتهاء ببدء تسديد أول دفعات التمويل الذي تحصل عليه.

هذا النمط من التمويلات يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات الإدارية بالغة الدقة خاصة أن عملية التمويل الإسلامي حقيقية تعكس مشروعا تنمويا على الأرض وليس تمويلا أو قرضا شكليا بهدف الحصول على المال، وبناء عليه فإن هذا سيتطلب سلسلة من الإجراءات بوجود لجنة تدرس طلب التمويل وتستقصي عن المشروع نظريا وميدانيا وموظف مختص يتابع المشروع وتقديم استشارات فنية وإدارية وهذا يرتب نفقات مالية وكادر إضافي وفرق متابعة وجهد وعمليات لوجستية وإدارية لدعم المشروع وهو ما لا تفضله كثير من المؤسسات المصرفية مع الأسف نظرا لكلفته والوقت والجهد الكبيرين الذين يبذلا عليه.

كما أن هناك تحديات متعلقة بأصحاب المشروعات أنفسهم من حيث وجود مشاكل إجرائية والتي تتمثل بضعف الخبرات الادارية والمالية والفنية لدى أصحاب هذه المشاريع، إضافة الى افتقار معظم المنشأت الصغيرة والمتوسطة إلى الهيكل التنظيمي السليم والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق مشاكل للمشروع مثل عدم القدرة على الفصل ما بين الملكية والإدارة، بالإضافة إلى العشوائية في تنفيذ المشروعات: إذ يلجأ بعض اصحاب المشاريع الصغيرة إلى التقليد أحيانا واختيار مشاريع غير ملائمة لبيئتها أحيانا أخرى، إضافة إلى افتقاد هذه المشاريع الى دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية. (سمحان، 2012، صفحة 8)

### 2.2 تحديات متعلقة بالحوكمة

تهتم الأنظمة المصرفية والمالية والتقدية في البلاد بتطبيق معايير الحوكمة المعتمدة عالميا، وتعد ذلك تطورا لزيادة الشفافية والإفصاح والعلم بمجريات العمل وأحوال المؤسسة، ولما كان قطاع المشروعات المتناهية في الصغر يعمل في الدولة فإنه يجب أن يخضع لمتطلبات الحوكمة، إلا أن مسحا إحصائيا قام به (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 32) أشار إلى أن القليل من الدول العربية أفادت بالتزام قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبادئ الحوكمة وما يستلزمه ذلك من وجود هياكل تنظيمية رسمية، ومدى الاحتفاظ بسجلت مالية أساسية، وما إذا كانت لدى المنشأة قوائم مالية مدققة، وهل هناك هيئة مستقلة للمديرين وضرورة وجود آلية للتخطيط المالي، ومدى وجود آلية للتعاقب الوظيفي، ويعتبر عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة تحديا لبعض الدول العربية وذلك بما يعكس عدم استعداد المشروعات فيها للتحول للعمل المؤسساتي الدائم والانتقال إلى الإدارة المهنية والحوكمة الحقيقية بالإضافة إلى عدم الإفصاح عن رأس مال الشركة لعوامل عديدة.

وهذا بالتأكيد يؤثرعلى عملية التمويل ومدى نجاحها وكذلك فرص تطوير العمل على أسس فنية وعلمية، وهو ما يؤدي إلى رفض كثير من المؤسسات التمويلية تقديم تمويلات لمؤسسات لا تلتزم بمعايير الحوكمة.

### 3.2 تحديات فنية

التمويلات المتعلقة بالمشاريع المتناهية في الصغر لها سمات خاصة كما أن التمويل الإسلامي لهذا النوع من المشاريع له خصائص مميزة تختلف عن غيره سواء من النواحي الشرعية وحرمة الربا أو من ناحية حقيقة التمويل وتكييفه أو من حيث صيغ العقود وغيرها من عناصر، وبناء على ذلك فإن ثمة معوقات واجهها التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالشؤون الفنية للتمويل.

فطبيعة عقود التمويل الإسلامي تحتم المتابعة والتدقيق في الأعمال والدخول في قضايا فنية ربما تكون في صميم العمل وجوهره بخلاف التمويل التقليدي الذي قد يقدم التمويل النقدي ومن ثم تنتهي أعماله في تقارير ورقية شكلية؛ وهذا يرتب على القائمين على التمويل الإسلامي تتبع الإجراءات الفنية بتقديم استشارات ومتابعات ورقابة محاسبية وأخرى شرعية وإذا ما اعتمدت البنوك أو المؤسسات التمويلية الإسلامية ذلك فإنها أمام تحد يرتبط بمدى قدرتها على المتابعة للشؤون الفنية.

كذلك ثمة قيود فنية وتعليمات تنظيمة ذات طابع فني تضعها السلطات المختصة في الدولة من وزارة المالية أو وزارة الصناعة والتجارة أو البنك المركزي متعلقة بالقيود على الاستثمار الأجنبي أو الإدارة الأجنبية أحيانا مما يعرقل بشدة تنمية الخدمات المالية للفقراء، وكذلك تحويلات المنظمات غير الحكومية قد تعرقلها قيود بشأن العملة والجنسية وتنويع حملة الأسهم والاستثمار الأجنبي، وفي عدد قليل من البلدان، تعد المدخلات الفنية والمالية الأجنبية مهمة في تقدم التمويل الأصغر، وعلى ذلك فقد يكون الوضع صعبا إذا واجهت مؤسسات التمويل الأصغر حظرا أو قيودا شديدة على مشاركة المساهمين الأجانب أو الاقتراض من مصادر أجنبية أو تعيين أشخاص من جنسيات أخرى في مناصب فنية أو بالإدارة العليا، وفي بعض البلدان، قد لا يجتذب قطاع التمويل الأصغر الكثير من المستثمرين التجاريين المحليين لبضع سنوات، ولذا فإن فرض قيود على الاستثمار الأجنبي أو تعيين الأجانب قد يعوق التوسع في تقديم الخدمات. (البنك الدولي، 2012، صفحة 63)

### *4.2 تحديات تسويقية*

من التحديات الماثلة ضعف بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية بتسويق منتجاتها التمويلية في أوساط القائمين على المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر فالانطباع السائد عند كثير من أرباب هذه الأعمال أن لا فرق بينها وبين التقليدية بل إن كثيرا من الناس يأخذون على المؤسسات التمويلية الإسلامية عدم وجود السمات الواضحة التي تمكنهم من التمييز بينها وبين المؤسسات التمويلية التقليدية.

وبناء عليه فإن ثمة تحديات تواجه التمويلات المتناهية في الصغر متعلقة بالتسويق من جوانب عدة أولها قدرة المؤسسة التمويلية الإسلامية على تسويق منتجاتها المصرفية للمشروعات الصغيرة خاصة في القرى والمناطق البعيدة عن المدن الرئيسة، الأمر الثاني مدى قدرة المصرفية الإسلامية على إقناع الفئات المستهدفة بآليات عملها المختلفة ومدى شرعيته وسلامة الإجراءات المتعلقة بتمويلاتها وإبراز الخصائص المميزة للتمويل الإسلامي عن غيره من التمويلات..

أما من جهة المشروعات المتمولة فمدى قدرتها على تسويق نفسها في المجتمع وبناء شبكة عملاء في بيئتها وتطوير أعمالها بما يخرجها من المشروع الفردي إلى مشروع مؤسسي قائم في إطار تنظيمي وله قدرات إدارية قادرة على تسويقه في ظل منافسة المشروعات الكبيرة العابرة للحدود والمناطق.

فيعتمد نجاح هذه المشروعات على مدى قدرتها في تسويق منتجاتها وتحصيل أموالها في سلسلة تسويقية مرنة.

وتؤثر المعوقات التسويقية على قدرة المشروعات الصغيرة في منافسة المشروعات الكبيرة، كما أن ثمة ندرة في المعلومات المتوفرة عن السوق نتيجة قلة خبرة القائمين على بعض هذه المشاريع، كذلك انحسار قدرة السلع على المنافسة الداخلية والخارجية نتيجة عدم القدرة التسويقية وارتفاع تكلفة الإنتاج من أسعار المواد الخام، وعدم تطبيق معايير الجودة في المنتجات. (فرحان، 2010، صفحة 26)

### *5.2 تحديات قانونية وتنظيمية*

تعاني البيئة الاستثمارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر من تعدد النظم التشريعية في بيئة عملها وفي أغلب الأحيان لا يوجد إطار تشريعي موحد يجمع كافة متعلقات عملها ويوحد الإجراءات ويحمي حقوق الأطراف كلها وهذا ما يترتب عليه جملة من الإشكالات المالية والقانونية والضريبية والإدارية والتنظيمية.

كما أن ثمة غياب لسلطة عليا أو مجلس أعلى ينظم متناثرات عمل هذه المشروعات ويسهل الإجراءات ويؤسس لبيئة تشريعية ناظمة لعمل المشروعات الصغيرة ويصدر تشريعات قانونية ولوائح تنظيمية تنظم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالتمويل للمشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر.

هذا كله أدى إلى كثرة الاجتهادات داخل الدولة الواحدة والاستناد إلى تشريعات متعددة عند التحاكم إلى مسارات قانونية وقضائية من قوانين الشركات أو قوانين البنوك أو قوانين الصناعة والتجارة فيما يخص التمويلات أو الضريبة وغير ذلك من الإشكالات المتعلقة بالعمل والعمال والتراخيص.

فمن المعلوم أن طبيعة هذه التمويلات تحتاج إلى قوانين تتجاوز اللوائح التقليدية سواء بالترخيص أو تقديم التمويلات أو طبيعة عملها.

وتعد البيئة القانونية والتنظيمية من أكثر العوامل تأثيرا على استقرار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام إذ بتغير تلك الأنظمة والقوانين تضطر مؤسسات التمويل الأصغر إلى تعديل استراتيجياتها المالية والتشغيلية بما يناسب بيئتها المحلية، ويتعلق الأمر بشكل كبير بمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية كونها تعمل بأنظمة إسلامية في بيئة تقليدية وهو ما يضيق من مدى

نشاط تلك المؤسسات ويحصره في حدود تقليدية الأمر الذي يحد من استغلال الفرص المتاحة في السوق. (زيتوني، 2012، صفحة 17)

### 6.2 تحديات متعلقة بالجانب الشرعي

تمتاز التمويلات الإسلامية للمشروعات عموما وللمشروعات المتناهية في الصغر خصوصا بأنها تحتكم في مسارات عملها وعقودها وشؤونها للأحكام الشرعية ولقواعد الفقه الإسلامي في المعاملات إلا أن ثمة صعوبات تواجهها من قبل المجتمعات التي تعمل بها بعدم تقبل فئة ليست قليلة منه بطبيعة صيغه نتيجة عدم وجود الوعي المعرفي للتمويل الإسلامي وما يترتب على مبادئ هذا التمويل وضوابطه وأحكامه من إجراءات تختلف عن التمويلات التقليدية.

كذلك ثمة صعوبات أخرى متعلقة بنوعية بعض عملائها الذين يهمهم الحصول على التمويل دون الاكتراث للجانب الشرعي ومآلات العقد ومقاصده وتكييفه الفقهي وطرق التعامل اعتقادا منهم أن تحقق الربحية وسير العمل هو وحده المؤشر على الغاية من هذا التمويل.

وثمة إشكالات أخرى متعلقة بعدم وجود هيئة رقابة شرعية في أغلب هذه المشاريع إما بسبب رفض المتمولين لوجود رقابة شرعية تشرف على عملهم وتعطي رأيها وتقريرها بمسارات العمل وشؤونه أو خشية من وجود نفقات إضافية على المشروع فيضطر للماطلة والتهرب منه إن طلب منه ذلك.

كما أن بعض العملاء قد لا يكترث بتغيير مسارات العمل أو قد يتعامل خفاء بحرام أو عقود محرمة أثناء سير عمله، ولا يخفى كثير من العاملين في هذا القطاع أن بعض العملاء لا يأبهون سوى بالحصول على التمويل مما يقلل من مدى التوافق الشرعي المطلوب في هذه العقود والتمويلات.

### 7.2 تحديات متعلقة بالعملاء

تعتمد المشروعات المتناهية في الصغر على العميل صاحب المشروع بشكل أساس خاصة أن فكرتها تقوم على تشجيع أصحاب الحرف والمعامل وأصحاب المشاريع الصغرى لتنمية أنفسهم وبيئاتهم وأعمالهم إلا أن التجارب أظهرت وجود معيقات حول هذا الأمر، من حيث مقصد المتمول من المشروع أو اسلوب إدارته او تعاطيه مع المشروع أو الإجراءات التي يقوم بها.

فطبيعة المشروعات تحتاج إلى خبرات كبيرة وهذا يحمل المؤسسة التمويلية الإسلامية مسؤولية التأكد من مدى قدرة صاحب المشروع على إدارته وتطوير عمله والاستجابة لما يتطلبه العقد، ومن ناحية أخرى فإن هذه التمويلات تتطلب عناصر متعلقة بالأخلاق والقيم كالأمانة والصدق والوفاء بالوعد إضافة إلى الجدية وهذا من العسير قياسه إلا بالمعرفة والمزامنة.

فكثير من المشروعات كان مصيرها الفشل نظرا لنكوص أصحابها عن الغايات التي حددوها عند الحصول على التمويل ثم يبدأون بعدها بالتهرب من استحقاقات العمل ليتحول المشروع إلى صفة شكلية كان هدفها الخفي الحصول على النقد والسيولة ومن ثم يقوم بالتخلص من المصدر الإنتاجي ليعجز عن السداد.

فعامل تفهم العملاء لطبيعة الصيغ المصرفية وما يترتب عليها أمر مهم لنجاح التمويل وتحقيق مقاصده ومآلاته من ربحية وعمل وإنتاج وتنمية.

### *8.2 تحديات متعلقة بالكوادر البشرية*

واجهت المؤسسات التمويلية الإسلامية إشكالات متعلقة بنوعية العاملين فيها ومدى ملاءمة دراساتهم وأدائهم وحتى قناعاتهم للتمويل الإسلامي.

فطبيعة التمويل الإسلامي عموما والمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر خصوصا تحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على هذا النمط من التمويلات، فالموظف يجب أن يكون قادرا على فهم هذه التمويلات فنيا وشرعيا كما أنه يجب أن يمتاز بالجدية والحرص على تطبيق بنود العقد بما يحقق مقاصده.

وقد عانت بعض المؤسسات التمويلية الإسلامية من عدم اكتراث بعض كوادرها للجوانب الشرعية مما أخل بمتطلبات العقد وأخرجه عن مساره السليم.

كما أن الكوادر المؤهلة يجب أن تكون مؤمنة بالعمل التمويلي الإسلامي ومتحمسة لهذا النوع من التمويلات أي تمويلات المشروعات الصغيرة.

كذلك فإن ثمة تحديات تواجه المشروعات نفسها من حيث ميل الإدارة في اتخاذ القرار إلى الطابع الفردي والعائلي مما يسبب إشكالات فنية وقانونية في بعض الأحيان ويشعر العاملين بعدم الاستقرار الوظيفي، كما أن موظفي المشروعات المتناهية في الصغر يميلون إلى العمل

بالمؤسسات الكبيرة التي تقدم لهم حوافز وتأمينات اجتماعية وصحية لذا فإن المؤسسة تفتقد لعنصر الاستقرار بكوادرها البشرية خاصة المتميزة منها التي تتسرب إذا ما تحصلت المهارة والخبرة في ميدان عملها.

### *9.2 تحديات متعلقة بالتمويل*

ثمة تحديات متعلقة بالتمويلات التي تقدمها المؤسسات التمويلية للمشروعات المتناهية في الصغر من ضمنها حصر جل تمويلاتها بصيغة المرابحة وعدم تنوع المنتجات التي تقدمها، وهذا أعاد الأمر لفكرة المداينات والعلاقة بين المستثمر والمؤسسة المصرفية على أسس علاقة دين يتم تسديده كأي سلعة استهلاكية وهذا ما لا يتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة التي تتطلب عقودا وصيغا متنوعة لأن مجالات عملها متعددة منها ما هو متعلق بالزراعة أو بالصناعة أو المهارات الحرفية أو الأعمال اليدوية والتراثية.

هذا أدى إلى عزوف فئة من المجتمع عن التمويلات لأنها رأت بها شبيهة بالتمويلات المصرفية التقليدية القائمة على الربا، كما أن اقتصار التمويلات على المرابحة قد حرم الشركات المتناهية في الصغر من صيغ أجدى لها وأكثر مرونة وربحية، وعقود تحررها من علاقة الدين إلى التشارك والعمل.

ومن التحديات ذات العلاقة بالتمويل أن المصارف الإسلامية تعتمد في استثماراتها على الودائع الاستثمارية التي يقدمها المودعون لتستثمرها وتعطيهم عائدا عليه فتطرأ مشكلة الفترة الزمنية التي يرغب المودعون باسترداد أموالهم فيها أو تحصيل الربح الشهري السريع وهذا لا يتناسب مع طبيعة الاستثمارات في المشروعات المتناهية في الصغر مما يشكل ضغوطا على المؤسسة التمويلية في إعادة الاستثمار وبالتالي يحد من حريته في الاستثمار في مشروعات تحتاج إلى وقت وجهد وربحية أعلى. (فرحان، 2010، صفحة 85)

وثمة بعد آخر قد لا يشجع بعض المؤسسات التمويلية الإسلامية على تمويل المؤسسات المتناهية في الصغر ألا وهو التكاليف المرتفعة الناتجة عن إدارة منتجات التمويل الأصغر ونفقاتها ومتطلباتها حيث تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بجمع المعلومات عن العميل وعن النشاط الممول ووصول العملاء ومتابعة أنشطتهم ميدانيا وهذا يستوجب تصميم أنظمة متطورة لاحتساب التكاليف تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية وتساعدها في تدقيق عملياتها بانتظام، فإذا كان النظام التقليدي

يعاني من ارتفاع الكلفة فإن التمويل الإسلامي سيكون أكثر ارتفاعا نظرا لخصوصية نشاط هذه التمويلات والحداثة النسبية لتجربتها. (زيتوني، 2012، صفحة 18)

### 10.2 تحديات متعلقة بالمخاطر

لا شك أن طبيعة تمويلات المشروعات المتناهية في الصغر ذات مخاطر عالية نظرا لارتباط المشروع بشخص واحد غالبا والاعتماد على خبراته وسجلاته وإدارته وأمانته، وعدم وجود ضمانات كافية تغطي قيمة التمويل في كثير من الأحيان، كما أن هذه التمويلات تعتمد على البعد الأخلاقي والمهني لطالب التمويل، كذلك فإن بعض الصيغ التمويلية تقوم على مشاركات أو مضاربات وهي ما تزيد من المخاطر لذا فإن من التحديات الحقيقية هي كيف يستطيع البنك أو الجهة التمويلية تقليل حدة المخاطر إلى أقل حد متاح خاصة أن ارتفاع هذه المخاطر أدى إلى التشدد في منح التسهيلات لهذه الفئة، وهو ما أدى إلى تحول أغلب التمويلات إلى المرابحات تجنبا للمخاطرات في العقود والصيغ الأخرى.

وهذا التوجه بالتأكيد لا يتناسب مع طبيعة التمويلات للمشروعات المتناهية في الصغر التي تعتمد على صناعات وزراعات تناسبها عقود مثل المشاركة والسلم والاستصناع.

ويرى (العاني، 2013، صفحة 75) أن مؤسسات التمويل الأصغر باتت تتبارى فيما بينها من أجل إيجاد الأساليب التي من شأنها إدارة مخاطر الائتمان فلم يعد أسلوب الضمان كافيا لتأمين سداد المقترضين إذ باتت المؤسسات تتبع أساليب إدارية صارمة وكفؤة من أجل ضمان التسديد كضغوط الأقران ونظام التحصيل الصارم، وربما يزداد الأمر أهمية لدى مؤسسات التمويل الإسلامي، التي لا تجيز الفائدة والغرامات التأخيرية، الأمر الذي يحتم استخدام ضغط علماء الدين مثلا، من أجل ترسيخ الوعي للالتزام بالسداد إضافة إلى بقية الوسائل المشروعة الأخرى والمعمول بها.

وثمة صعوبات تتعلق بآلية تقييم المخاطر في التمويلات الإسلامية للمشروعات المتناهية في الصغر حيث يتطلب الأمر بناء أسس ونماذج تتناسب مع طبيعتها وصيغها المصرفية.

### 11.2 تحديات الضمان

عادة لا تقدم المؤسسات التمويلية بكافة أنواعها وأشكالها أي تمويلات بلا ضمانات تحمي مصالحها وأموال مساهميها ومدخريها، ولما كانت المشروعات المتناهية في الصغر تختلف عن غيرها من التمويلات في طبيعتها وعملها ونوعية تمويلاتها وأغراضها من تنشيط تنموي وإشراك فئات

اجتماعية بالنظام المالي والخدمات المالية والتقليل ما أمكن من البطالة، ولما كان متمولو هذه المشروعات من أصحاب مهن وحرف ومشاغل صغيرة لا يمتلكون في أغلب الأحيان قدرات مالية أو أملاك أو عقارات وبالتالي فإنهم يعجزون عن توفير هذه الضمانات مما رتب عزوفا عن مثل هذا التمويلات نظرا لعدم قدرتهم على تأمين متطلبات هذه التمويلات من ضمانات يفتقدونها.

من هنا بات تحدي توفير الضمانات من الأمور المهمة لمن يريد الحصول على تمويلات لمشروعه وهذا اما يعمل على إحباط أي فكرة تنموية لهذه المشروعات.

من جهة أخرى فإن التمويل الإسلامي لهذه المشروعات يختلف في طبيعته عن التمويل التقليدي فالتمويل الإسلامي يقوم على مبدأ المخاطرة وارتباط الربح بالضمان فلا ربح لمن لا يضمن، كما أن عقود المشاركة لا تتطلب بالضرورة توفر ضمانات؛ لذا فإن إشكالية أخرى طرأت تحتم إيجاد مخارج وحلول لذلك.

### *12.2 التكنولوجيا والخدمات الالكترونية*

مع التطور المعلوماتي الكبير في الأنظمة واستخدام الخدمات الالكترونية والخدمات الرقمية فإن استخدامها والتعامل بها بات في حكم المتطلبات الأساسية في الأعمال المالية والمصرفية والتمويلية.

ولما كانت التمويلات المتناهية في الصغر قائمة على أعمال ومهن وحرف بسيطة في أغلب الأحيان فإن ثمة صعوبات في إدماج القائمين على هذه الأعمال في الخدمات التكنولوجية نظرا لثقافة بعض القائمين عليها وعدم استخدامهم مثل هذه الخدمات غالبا وعدم رغبة بعضهم بالتطور التكنولوجي واستخدام الخدمات الالكترونية.

كما أن ثمة عائق من جهة المؤسسات الممولة خاصة الصغرى منها نظرا لعدم استيفائهم متطلبات التكنولوجيا المتطورة في هذا الشأن، فقد أفاد تقرير (المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، 2008، صفحة 41) إلى افتقار معظم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية وحتى نظيرتها التقليدية إلى أنظمة سداد آمنة وموثوقة متعلقة بتحويل المال بين المؤسسات المالية المشاركة، وفي بلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تتمتع بعض البنوك الكبرى فقط بالمشاركة في مثل هذه الأنظمة التي تشمل التحويل الالكتروني للأموال ونظام التسوية الإجمالية الفورية أما مؤسسات

التمويل الأصغر التي تتسم بحجم أقل وتتعامل مع الفقرار قد تعجز عن الوصول لهذه الأنظمة نفسها.

لذا فإن أحد التحديات الكبيرة للمؤسسات التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في هذا الميدان هو مدى قدرتها على إدماج هذه الفئات بالأعمال الخدماتية المصرفية ومنها الخدمات الالكترونية وهذا يتطلب تدريبا على بعض الجوانب الفنية بالتعامل معها من تحويلات بنكية واستخدام التطبيقات المصرفية على الهاتف الجوال، واستعمال الحسابات البنكية على شبكة النت وغير ذلك من خدمات قد تسهل عمل هذه المشروعات.

كما أن ثمة أمر مهم يتعلق بتدريب كوادر المؤسسات التمويلية على مثل هذه التكنولوجيا مع إدخال كافة البرمجيات المتطورة من برامج وأنظمة وأجهزة في هذا المضمار.

### 13.2 الشفافية

تتطلب عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر الشفافية والوضوح كما تتطلب الإفصاح المالي المطلوب دوريا بحسب المعطيات المتوافرة كما هي.

وتتطلب الشفافية توفر المعلومات والبيانات الإحصائية من أطراف العملية التمويلية كاملة بما فيها الجهات الحكومية، وهذا مؤداه وضوح في الإجراءات وسلامة في التقارير واطلاع عام على مجمل النشاط الاقتصادي المتعلق بهذا القطاع.

والشفافية المطلوبة تستدعي وجود إدارة حكومية واعية لملف التمويل لهذا القطاع على مستوى المالية العامة كما يتطلب شفافية واضحة من المؤسسات التمويلية في طرق التمويل وآلياته وكيفية صناعة قرار الموافقة على التمويل من عدمه كما تتطلب الشفافية وضوح من العميل عن السبب الرئيس لطلبه التمويل وهدفه من ذلك كما يستدعي منه بيان كافة المعلومات الدقيقة المتعلقة باستثماره المزمع عقده أو توسيعه أو تطويره.

وبالنظر إلى طبيعة التمويلات لقطاع المؤسسات الصغيرة يلحظ ضعف الوعي لدى شريحة واسعة من العملاء بطبيعة الشفافية التي تتطلبها عملية التمويل والتعامل مع المؤسسات التمويلية والقيود المرتبطة بذلك، كما أن عملية القبول والرفض لكثير من المؤسسات التمويلية تعتمد على العلاقات الشخصية تارة وعلى الضمانات تارة أخرى وبالتالي قد ينتفي الهدف الرئيس من مثل هكذا تمويلات لتشجيع الدور الاجتماعي للمؤسسات التمويلية.

وقد سجل تقرير (المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، 2008، صفحة 41) افتقار كثير من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية للخدمات التي تعزز الشفافية من حواسب آلية معلوماتية متطورة ووكالات تصنيف ذات كفاءة عالية ومكاتب ائتمانية تحتفظ بسجلات العملاء التفصيلية وغير ذلك.

**المبحث الثالث: التوصيات والاقتراحات لتطوير عمل التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر:**

بهدف الرقي بالتمويلات الإسلامية للمشروعات المتناهية في الصغر، وتجاوز التحديات والصعوبات والمعيقات التي تحول دون تطورها ونموها فإن الباحث يقدم الاقتراحات الآتية:

1. تخصيص صندوق مدعوم من الدولة للتمويلات المتناهية في الصغر وللمشاريع الصغيرة، وهذا يقلل كلف التمويلات ويزيد من حدة المنافسة بين المؤسسات التمويلية التي تقدم التمويل كما أنه يزيد من حصة المشاريع الصغرى في مجمل التمويلات الممنوحة.

2. تأسيس صندوق تكافل عام على مستوى الدولة تديره جهة معتمدة لدى البنك المركزي بالتعاون مع شركات التكافل والتأمين الإسلامية، ويهدف هذا الصندوق لحماية صغار المتمولين في المشروعات المتناهية في الصغر بحيث يتم اقتطاع 1% من قيمة التمويلات كتأمين تبادلي، على أن تصرف تعويضات عن الخسائر المتحققة التي يتعرض لها المتمولون، أو في حال إعسارهم على أن يقدموا ما يثبت صحة زعمهم بالوثائق والمستمسكات اللازمة.

3. تقديم الدولة حوافز للمؤسسات التمويلية التي تقوم بتقديم تمويلات لقطاع المشروعات المتناهية في الصغر والمشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الحوافز بتقليل نسبة الاحتياطات الالزامية القانونية وكذلك تخفيض معين على نسب الضرائب وغير ذلك من حوافز قد تدفع المؤسسات التمويلية خاصة البنوك منها لتقديم تمويلات للمشاريع الصغيرة.

4. تشكيل مجلس أعلى لرعاية المشروعات المتناهية في الصغر، وهذا أمر مهم يختصر البيروقراطية الإدارية في المؤسسات كما أنه يعد مرجعا مختصا بكافة

متعلقات المشروعات الصغيرة مما يعطيها فرصة للتطور والإبداع ويعمل على حل الإشكالات التي تعترض عملها.

5. وضع إطار تنظيمي قانوني موحد للمشروعات المتناهية في الصغر يلغي عدم التخصصية ويبعد التداخل بين القوانين وينهي حالة عدم الوضوح والتداخل والازدواج الضريبي ويبسط إجراءات الترخيص والتمويل.

6. إعداد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجال متابعات تمويلات هذه المشروعات لضبط العمل ولزيادة الفعالية الإدارية ولتقليل المخاطر الناجمة عن التمويلات خاصة مع اكتساب مهارات وخبرات تعينهم على المتابعة وتقييم الموقف.

7. إقامة دورات تأهيلية لأصحاب المشاريع المتناهية في الصغر لتأهيلهم بالاندماج مع الخدمات التكنولوجية مما يسهل عملهم ويبسط الإجراءات ويقلل من التكاليف.

8. إعفاءات ضريبية حكومية للمشروعات المتناهية في الصغر خاصة في بداياتها، وهذا يدعم تواجدها في السوق ويخفض من تكاليف تشغيلها، وقد تفرض الضرائب بعد عدة سنوات من إنشائها حتى يقوى عود هذه المؤسسات.

9. تأسيس مجلس رقابة شرعية موحدة للتمويلات المتناهية في الصغر يتبع البنك المركزي لمزيد من الحوكمة والشفافية، ولإرساء الرقابة والمتابعة الشرعية بعيدا عن تعارض المصالح ولمزيد من التطوير والتحسين.

10. الضمانات: العمل على وجود جهات حكومية تقدم الضمانات عوضا عن أصحاب المشروع الذين لن يستطيعوا غالبا تقديم ضمانات تمكنهم من أخذ التمويل.

11. المخاطر: العمل ما أمكن على التقليل من المخاطر عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية والفنية بدراسة المشروعات بشكل جيد وتقديم الدعم الفني ما بعد التمويل.

12. تنويع المنتجات التمويلية المقدمة للمشروعات في المؤسسات التمويلية وعدم اقتصارها على المرابحة والقيام بتمويلات قائمة على المشاركات وعقود السلم والاستصناع وغيرها.

13. القيام بحملات تسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة وهذا يتم بتضافر الدولة ومؤسساتها بكسر سلسلة التزويد التقليدية وإتاحة الفرصة لأصحاب المشروعات بدخول حواضر المدن من خلال المعارض والبازارات وتمكينهم من منافسة المشروعات الكبيرة.

14. تعزيز الوعي المعرفي للمجتمع بالقيام بحملات تسويقية بعدة اتجاهات منها ما هو متعلق بالجوانب الشرعية للتمويلات ومنها ما هو متعلق بأهمية المشروعات الصغرى وكذلك تسويق صيغ التمويلات الإسلامية وطبيعتها التي تختلف عن التقليدية ليخلق حالة وعي عام.

15. إعداد نماذج مقاييس أداء لتعزيز الشفافية ولبيان الأداء العام للمؤسسة ولتكون بمثابة بيان استرشادي للمؤسسة التمويلية ولمالكي المشروع وللجهات الرقابية وللجان الرقابة الشرعية ومن الممكن أن تتضمن بيانات إحصائية ووصفية حول العاملين وطبيعة الإدارة وكميات البيع وكميات الإنتاج والإيرادات والنفقات وغير ذلك ضمن فترة زمنية محددة يصادق عليها المستشار التمويلي والشرعي والتدقيق المحاسبي.

16. تخصيص البنوك لقسم متخصص بالتمويلات المتناهية في الصغر وهذا أدعى للتخصصية والإبداع وتقسيم العمل والاهتمام بكافة شؤون التمويلات الصغرى، وكذلك لتسويق تمويلات المشروعات المتناهية في الصغر.

17. إقامة دورات توعوية شرعية للعملاء بهدف رفع المستوى التثقيفي لهم حول فقه المعاملات وأنواع العقود وتكييفها الشرعي، حتى يلم العملاء بالنواحي الشرعية لطبيعة التمويل الإسلامي وهذا أدعى للالتزام بمضمون العقد الذي تموّل بناء عليه.

18. تعيين مستشار متخصص لكل مشروع ليتولى التنسيق بين المؤسسة التمويلية وبين أصحاب المشروع وليقدم الاستشارات الفنية والمالية لهم وليوفر الدعم اللوجستي لهم.

19. ضرورة تشجيع التشريعات والأنظمة واللوائح للتمويلات ذات البعد البيئي أو صديقة البيئة وكذلك بما يحقق التوجه البيئي للمشروعات والاقتصاد الأخضر

ومدى تقيدها بالبيئة، ويكون ذلك بفرض بعض الاشتراطات والحوافز للمؤسسات التي تلتزم بالضوابط البيئية.

20. دعم صادرات المشاريع الصغرى والمتوسطة للوصول الى الأسواق العالمية عبر قنوات تهيئها الوزارت المختصة.

21. تمكين المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية عبر عدد متنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشروعات لتسويق منتجاتها وخدماتها. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 31)

22. تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية والشركات المنفذة للمشاريع الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (صندوق النقد العربي، 2019)

23. التأكيد على إشراك العاملين في المشروعات المتناهية في الصغر في الصناديق الاجتماعية والتأمينات الصحية والضمان الاجتماعي لمزيد من الاستقرار الوظيفي الإيجابي.

**الخاتمة**

تمثل المؤسسات المتناهية في الصغر حالة اقتصادية واجتماعية وهي ضرورة للاقتصادات خاصة بالدول النامية لما لها من دور تنموي واقتصادي ومجتمعي، من هنا فإن التمويلات لهذه المشروعات يجب أن تكون ذات أولوية لتشجيع تطوير الأعمال والتخفيف من البطالة وإشراك فئات جديدة في النشاط الاقتصادي والخدمات المالية وزيادة الإنتاج وخدمة المجتمعات المحلية وتحقيق اكتفاء ذاتي لبعض السلع والخدمات.

ولما كان التمويل الإسلامي ذي صبغة استثمارية وذي بعد اجتماعي فإنه من الأهمية بمكان أن يكون له الحظوة والمبادرة في تشجيع هذه المؤسسات وتمكينها من الارتقاء بعملها وتمتين جوانب القوة فيها عبر تمويلات موجهة للتنمية والإنتاج.

ومع وجود التحديات أمام المشروعات المتناهية في الصغر سواء من حيث طبيعة التمويل أو الكوادر أو الصبغة القانونية أو المخاطر والضمان وطبيعة أصحاب المؤسسات إلا أن الدولة مدعوة لإيجاد مجلس أعلى لرعاية هذه المشروعات يقوم بتفحص شؤونها وينميها ويعالج مشاكلها، ولا شك فإن التمويلات الإسلامية بطبيعة صيغها وشمولها لكافة المجالات الاقتصادية من صيغ استهلاكية وأخرى استثمارية وزراعية وصناعية فإنه من المتوقع أن تلعب دورا مهما بتجسير الهوة وتجاوز العقبات فيما لو تم تبنيها في إطار تنظيمي وتشريعي وفني.

**المراجع:**


أسامة العاني. (2013). التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر، في العراق: واقع وتحديات. *مجلة الاقتصاد الإسلامي، 26*(2)، ص 47-90.

أمين عبدالغني. (2018). *معوقات التمويل الأصغر في السودان وسبل التغلب عليها خلال الفترة (2007-2016)، رسالة ماجستير*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ، إشراف: د. هويدا الميع.

إيهاب الشايب. (2010). *أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية*. مصر - عين شمس: إشراف: ألفيا حسين محمود، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

البنك الدولي **.(2012)** . *دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر: الإرشادات المتفق عليها* . واشنطن: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي **CGAP**.

بارلاكايا، ر.، و تشوروك، س. أ **.(2015)** . *التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر كأداة لمكافحة الفقر وإمكانية تطبيقه في تركيا*، مجلة الأبحاث الدولية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 1(2)، 61-86**.**

تقرير دولي. (2013). *إحصاءات مؤسسة التمويل الدولية*. مؤسسة التمويل الدولية.

تقرير دولي. (2015). *الاستفادة من التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة* . ***SMEs*** تقرير مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

حسين الأسرج. ( 2011 ). *تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. تم الاسترداد من **https://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398/ MPRA Paper No. 34398**

سمحان, ح **.(2012)** .تمويل المشروعات الصغيرة: مفاهيم أساسية .*مجلة الدراسات المالية والمصرفية***.pp. 6-9** .

صندوق النقد العربي. (2019). *النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. (هبة عبدالمنعم و وليد طلحة وطارق إسماعيل، المحرر) أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

عبدالقادر زيتوني. (2012). صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة. تم الاسترداد من **https://www.findevgateway.org/ar/paper/2012/01/snat-altmwyl-alasghr-alaslamy-byn-dwaf-alnmw-wthdyat-almmarst**

فؤاد السرطاوي. (1999). *التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص* (المجلد ط1). عمان - الأردن: دار المسيرة.

ماركو إليا. (2006). *دراسة التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية من المنطقة العربية*. (ترجمة فادي قطان، المترجمون) إيطاليا: كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا.

محمد فرحان. (2010). *التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل*. (إشراف: قاسم الحموري، المحرر) الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة جامعية: ماجستير.

المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث. (2008). *تنمية التمويل الأصغر الإسلامي*. السعودية: البنك الإسلامي للتنمية.

المحروق, ماهر; مقابلة، إيهاب. (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها*. عمّان- الأردن: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## REFERENCES


‘Abd, A. (2018). *Mu‘awwiqāt al-tamwīl al-aṣghar fī al-Sūdān wa-subul al-taghallub ‘alayhā khilāl al-fatrah (2007–2016)* (Master’s thesis). Jāmi‘at al-Sūdān lil-‘Ulūm wa-al-Tiknūlūjiyā, al-Sūdān.

‘Abd-al-Qādir, Z. (2012). *Ṣinā‘at al-tamwīl al-aṣghar al-Islāmī bayna Dawāfi‘ al-numūw wa-taḥaddiyāt al-mumārasah*. Retrieved from https://www.findevgateway.org/ar/paper/2012/01/snat-altmwyl-alasghr-alaslamy-byn-dwaf-alnmw-wthdyat-almmarst

Al-‘Ānī, U. (2013). Al-tamwīl al-Islāmī lil-mashrū‘āt al-mutanāhiyah al-ṣighar fī al-‘Irāq: Wāqi‘ wa-taḥaddiyāt. *Majallat al-Iqtiṣād al-Islāmī,* 26(2), 47–90.

Al-Bank al-Dawlī & Al-Bank al-Islāmī lil-Tanmiyah. (2015). *Al-istifādah min al-tamwīl al-Islāmī lil-mashārī‘ al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭah (SMEs)*. [Joint report].

Al-Bank al-Dawlī. (2012). *Dalīl al-tanẓīm wa-al-ishrāf lil-tamwīl al-aṣghar: al-irshādāt al-muttafiq ‘alayhā*. Washington, DC: al-Majmū‘ah al-istishārīyah li-Musā‘adat al-fuqarā’ / CGAP.

Al-Ma‘had al-Islāmī lil-Tadrīb wa-al-Buḥūth. (2008). *Tanmiyat al-tamwīl al-aṣghar al-Islāmī*. al-Sa‘ūdīyah: al-Bank al-Islāmī lil-Tanmiyah.

Al-Maḥrūq, M., & Muqābalah, Ī. (2006). *Al-Mashrū‘āt al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭah: Ahammīyatuhā wa-mu‘awwiqātihā*. ‘Ammān, Jordan: Markaz al-Munsha’āt al-Ṣaghīrah wa-al-Mutawassiṭah.

Al-Sarṭāwī, F. (1999). *Al-tamwīl al-Islāmī wa-dawr al-qiṭā‘ al-khāṣṣ (Vol. 1)*. ‘Ammān, Jordan: Dār al-Masīrah.

Al-Shāyib, Ī. (2010). *Athar tamwīl al-mashrū‘āt mutanāhiyat al-ṣighar ‘alá mustawá ma‘īshah al-fi’ah al-mustahdafah: Dirāsah taṭbīqīyah* (Master’s thesis). Jāmi‘at ‘Ayn Shams, Egypt.

Farḥān, M. (2010). *Al-tamwīl al-Islāmī lil-mashrū‘āt al-ṣaghīrah: Dirāsah li-ahamm maṣādir al-tamwīl* (Master’s thesis). al-Akādīmīyah al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Mālīyah wa-al-Maṣrifīyah, Jordan.

Ilyā, M. (2006). *Dirāsah al-tamwīl mutanāhī al-ṣighar: Nuṣūṣ wa-ḥālāt dirāsīyah min al-Miṇṭaqah al-‘Arabīyah* (F. Qaṭṭān, Trans.). Italy: Kullīyat al-Idārah, Jāmi‘at Ṭūrinū.

Mu'assasat al-Tamwīl al-Dawlīyah. (2013). *Iḥṣā'āt Mu'assasat al-Tamwīl al-Dawlīyah*. [Statistical report].

Parlakkaya, R., & Çürük, S. A. (2015). Bir yoksullukla mücadele aracı olarak İslami mikrofinans ve Türkiye'de uygulanabilirliği. *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi*, 1(2), 61–86.

Samḥān, Ḥ. (2012). Tamwīl al-mashrū'āt al-ṣaghīrah: Mafāhīm asāsīyah. *Majallat al-Dirāsāt al-Mālīyah wa-al-Maṣrifīyah*, 6–9.

Ṣundūq al-Naqd al-'Arabī. (2019). *Al-nuhūḍ bi-al-mashrū'āt mutanāhiyat al-ṣighar wa-al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭah fī al-Duwal al-'Arabīyah* (H. 'Abd-al-Mun'im, W. Ṭalḥah, & Ṭ. Ghusmā'īl, Eds.). Abū Ẓaby: Ṣundūq al-Naqd al-'Arabī.

## EXTENDED ABSTRACT

Micro and very small enterprises play a crucial role in promoting economic growth and achieving comprehensive development, especially in developing countries suffering from high unemployment and widespread poverty. Islamic finance is considered an effective financing tool for these enterprises due to its close connection to the real economy and its adherence to Islamic principles based on justice, solidarity, and the prohibition of interest. However, this type of financing faces numerous challenges and obstacles that hinder its development and widespread adoption.

Administrative challenges are among the most significant obstacles, as financing institutions suffer from bureaucratic complexities, lengthy procedures, and weak coordination between relevant bodies, leading to delays in processing financing requests and delivering services to beneficiaries. Governance weaknesses also appear in many institutions, including a lack of transparency, overlapping responsibilities, and weak internal control systems, which negatively impact performance efficiency and the quality of financing decisions.

On the technical level, many institutions lack the appropriate tools and methods to evaluate micro and very small enterprises and suffer from poor information systems and the absence of accurate data, which hinders decision-making based on sound economic foundations. These institutions also face marketing challenges, such as weak ability to reach target segments and insufficient awareness among clients about the importance and characteristics of Islamic finance.

Legal and regulatory challenges are among the most influential obstacles, as the legislative environment is characterized by instability, overlapping laws, and the absence of a unified legal framework regulating this type of financing. Additionally, there are Sharia-related issues due to differing fatwas among various bodies, creating ambiguity and inconsistency in providing Islamic financial products.

Regarding clients, many lack financial literacy and the ability to manage their enterprises, in addition to weak documentation and records required

to obtain financing. Institutions also suffer from a shortage of qualified human resources in the field of Islamic finance, which affects service quality and weakens program efficiency.

On another front, Islamic finance faces challenges related to limited financial resources, high financing costs, and limited participation from banks and major institutions in financing this type of projects. Guarantee and risk issues also pose major challenges, as most owners of micro enterprises do not have assets to offer as collateral, increasing financing risks.

Furthermore, weak technological infrastructure and limited reliance on electronic services hinder the ability of financing institutions to expand and serve a larger number of clients, along with a lack of transparency in some procedures, reducing clients' trust in institutions.

To analyze these challenges accurately, the study adopted a descriptive analytical methodology, gathering information from various sources such as previous studies, banking reports, and government data. This methodology helped provide a clear description of the reality and an in-depth analysis of the various obstacles facing Islamic finance for micro and very small enterprises. In addition, the inductive approach was used to identify common patterns and factors by reviewing specialized literature, while the deductive method was employed to extract appropriate recommendations and solutions based on the results obtained.

To address these challenges, the study proposes several recommendations, including establishing a state-supported financing fund, creating a national takaful fund to protect small financiers, offering incentives to financing institutions, forming a higher council for the care of micro enterprises, and unifying the legal and regulatory framework to simplify procedures and provide a supportive environment for the growth of this vital sector.

## ARAŞTIRMACILARIN KATKI ORANI

Yazarın her birinin mevcut araştırmaya katkı oranı aşağıda belirtildiği gibidir:

Yazar'ın araştırmaya katkı oranı %100'dür.

## ÇATIŞMA BEYANI

Araştırmada herhangi bir kişi ya da kurum ile finansal ya da kişisel yönden herhangi bir bağlantı bulunmamaktadır. Araştırmada çıkar çatışması bulunmamaktadır.

## ARAŞTIRMANIN ETİK İZNİ

Yapılan bu çalışmada "Yükseköğretim Kurumları Bilimsel Araştırma ve Yayın Etiği Yönergesi" kapsamında uyulması gerektiği belirtilen tüm kurallara uyulmuştur. Yönergenin ikinci bölümü olan "Bilimsel Araştırma ve Yayın Etiğine Aykırı Eylemler" başlığı altında belirtilen eylemlerden hiçbiri gerçekleştirilmemiştir.

## HAKEM DEĞERLENDİRMESİ

En az iki dış hakem / Çift Taraflı Körleme

## AUTHORS' PERCENTAGE-BASED CONTRIBUTION

The contribution rate of the author to the present research is as follows:

The author's contribution to the study is 100%.

## DECLARATION OF CONFLICTING INTERESTS

There is no financial or personal relationship with any person or institution in this research. No conflict of interest exists in the study.

## ETHICAL APPROVAL OF THE STUDY

All rules stated within the scope of the "Instruction on Research and Publication Ethics for Higher Education Institutions" were strictly followed during the study. None of the actions specified under the section titled "Actions Against to Scientific Research and Publication Ethics" in the second chapter of the Instruction were carried out in this study.

## PEER REVIEW

Reviewed by at least two external referees / Double-Blind Review.

**نسبة المساهمة للباحثين**

تم تحديد نسبة مساهمة كل كاتب في البحث الحالي كما يلي:

نسبة مساهمة الكاتب في البحث هي 100.%

**بيان التصادم**

لا يوجد أي ارتباط مالي أو شخصي مع أي فرد أو مؤسسة في البحث. لا يوجد تصادم مصالح في البحث.

**التصريح الأخلاقي للبحث**

تم الالتزام في هذا البحث بجميع القواعد المحددة في "دليل أخلاقيات البحث العلمي والنشر لمؤسسات التعليم العالي". تم الامتثال لجميع القواعد المذكورة في القسم الثاني من الدليل تحت عنوان "أفعال تتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي والنشر".